«التجارة» تجتمع مع «الداخلية» لربط نظام الميكنة بين الوزارتين

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان إدارة الدعم الفني والتخطيط في وزارة التجارة والصناعة اجتمعت يوم الخميس الماضي مع قيادات من وزارة الداخلية.وقالت المصادر ان الاجتماع يأتي في اطار جهود الوزارة لربط نظام الميكنة بين «التجارة» و«الداخلية» وتحديدا في إصدار التراخيص التجارية، مشيرة الى ان ذلك من شأنه ان يسهل العمل داخل القطاعات التي تربط ما بين «التجارة» و«الداخلية».

● عبدالرحمن خالد

في ظاهرة تحدث لأول مرة ناتجة عن غياب نشاط الأسهم القيادية

المؤشر السعري يرتفع 787,2 نقطة و3,4 مليارات دينار الخسائر السوقية في الربع الأول

على الرغم من المكاسب القياسية التي حققها المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية في الربع الاول من العام الحالي، الا انه في المقابل تكبدت القيمة السوقية للشركات المدرجة خسائر كبيرة في ظاهرة تحدث للبورصة لأول مرة، وذلك لاسباب عدة ابرزها المضاربات الضيقة على اسهم الشركات الرخيصة التي حقق اغلبها ارتفاعا وصل الى 100٪ والبعض وصل الى 130٪.

ففي نهاية تداولات 2012، اغلق المؤشر السعري على مستوى 5934,3 نقطة ليغلق على 6721,5 نقطة في نهاية الربع الاول من عام 2013 مسجلا ارتفاعا قياسيا بلغ 787,2 نقطة بارتفاع نسبته 13,3٪ في الوقت الذي يقترب فيه من تجاوز حاجز الـ 7000 نقطة الاسبوع الجاري، لكن عند مقارنة نشاط السوق في الربع الاول من عام 2012 نجد ان المؤشر السعري اغلق على مستوى 6165 نقطة فيما اغلق عند نهاية الربع الاول من عام 2013 على 6721,5 نقطة مسجلا ارتفاعا بمقدار 556,5 نقطة ما نسبته 9٪ مقارنة بالربع الاول في عام 2012. ويلاحظ ان الارتفاعات الكبيرة للمؤشر السعري تظهر مدى قوة وتركز المضاربات على الاسهم الرخيصة التي جنبت اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة من المتداولين بدءا من 5 آلاف دينار واصحاب رؤوس الاموال الكبيرة من كبار المضاربين والمحافظ المالية المدارة من قبل الشركات.

وعند مقارنة حركة المؤشر الوزني للربع الاول من عام 2012، نجد انه اغلق على 420,2 نقطة، فيما انه اغلق في نهاية الربع الاول من عام 2013 على 433,5 نقطة مسجلا ارتفاعا بمقدار 13,2 نقطة بارتفاع نسبته 3,2٪، ويلاحظ انه على مدى سنة كاملة لم يحقق المؤشر الوزني مكاسب ملموسة الامر الذي يظهر الغياب الواضح للاستثمار في السوق وسيطرة المضاربات الحادة على الاسهم الرخيصة نظرا لجاذبيتها لقطاع كبير من المتداولين.

منذ بداية الازمة العالمية وحتى نهاية الربع الاول من العام الحالي، بلغت الخسائر السوقية للبورصة نحو 35 مليار دينار، فيما بلغت خسائر المؤشر السعري اكثر من 9 آلاف نقطة، فمع نهاية عام 2012 بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة نحو 28 مليارا و870 مليون دينار، فيما بلغت بنهاية الربع الاول من عام 2013 نحو 25 مليارا و401 مليون دينار مسجلة خسائر بمقدار 3 مليارات و468 مليون دينار بانخفاض نسبته 12٪ فيما ان القيمة السوقية للسوق في نهاية الربع الأول من عام 2012 كانت 29 مليارا و911 مليون دينار فيما بلغت بنهاية الربع الأول من 2013 نحو 25 مليارا و401 مليون دينار مسجلة انخفاضا بمقدار 4 مليارات و510 ملايين دينار بانخفاض نسبته 15,1٪، وعلى الرغم من أن جزءا من الخسائر السوقية للسوق يعود إلى خصم توزيعات الأرباح من السعر السوقي لأغلب الشركات الكبيرة إلا ان الجزء الأخير من هذه الخسائر يعود الى تراجع فعلي للقيم السوقية لهذه الشركات لأسباب أبرزها:

● **أولا:** ان هناك عمليات تسييل لأسهم مدنيين تمت على الأسهم الكبيرة ما أدى إلى تراجعها.

● **ثانيا:** بعض كبار المتعاملين قاموا بعمليات تسييل على الأسهم الكبيرة لتوفير سيولة لاستغلالها في النشاط المضاربي الملحوظ على الأسهم الرخيصة.

● **ثالثا:** على الرغم من ان نسبة العائد الجاري الناتج من توزيعات الأرباح للشركات الكبيرة أعلى من العائد الثابت المتدني إلا أن العائد السوقي المحقق من المضاربات كان الأكثر إغراء، خاصة انه وصل إلى 50٪ و100٪ في فترات زمنية محدودة، وهذا يظهر الغياب الواضح للفكر الاستثماري في السوق مقابل السيطرة الواضحة للفكر المضاربي.

● **رابعا:** كذلك من العوامل التي ساهمت في المضاربات القوية على الأسهم الرخيصة التي كانت وراء القفزة القوية للمؤشر السعري تحول الكثير من المستثمرين الذين كانوا يستثمرون في العقار إلى البورصة بعد أن وصل العقار إلى مستويات مرتفعة مع عائد ضعيف مقابل العائد السوقي المرتفع من المضاربات في البورصة.

● **خامسا:** غياب صناع السوق، بمعنى انه مع التدهور الحاد للسوق في السنوات الماضية تكبدت الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية الكبيرة خسائر ضخمة، وباتت تعاني من شح كبير في السيولة المالية، الأمر الذي يمنعها من بناء مراكز مالية جديدة على أسهم الشركات الكبيرة، بل ان بعضها قام ببيع نسب من أسهمها في الشركات الكبيرة لاستغلال السيولة الناتجة عن ذلك في المضاربات القوية على الأسهم الرخيصة، الأمر الذي زاد من حدة المضاربات ما دفع المؤشر السعري للصعود القياسي في الربع الأول.

منذ بدايات الربع الثاني يمر السوق بمرحلة من التذبذب اليومي نتيجة المضاربات القوية والسرعة في جني الأرباح، فقد بات الكثير من المضاربين يقبلون بمكاسب سوقية محدودة وسريعة خوفا من حدوث حركة تصحيحية سريعة ومفاجأة تعصف بجزء كبير من المكاسب التي حققوها في الربع الأول.

فمع نهاية تداولات الأسبوع الماضي أغلق المؤشر السعري على مستوى 6977,73 نقطة مقتربا من حاجز الـ 7000 نقطة الذي يمثل حاجزا نفسيا قويا، ورغم أجواء التفاؤل التي تسود أوساط المتداولين تجاه استمرار النشاط في السوق إلا انه من الصعب أن يحقق السوق في الربع الثاني المكاسب نفسها التي حققها في الربع الأول من العام الحالي لأسباب أبرزها:

● **أولا:** وصول أسعار العديد من أسهم الشركات الرخيصة إلى مرحلة التشبع السعري، الأمر الذي يجعلها عرضة للحركة التصحيحية.

● **ثانيا:** أجواء الترقب التي تسود أوساط المتداولين للنتائج المالية للشركات في الربع الأول من العام الحالي. فقد مضى أسبوعان من الفترة القانونية لإعلانات الشركات الفصلية والتي تقدر بنحو 45 يوما وتنتهي منتصف الشهر القادم، وحتى الآن لم تعلن أي شركة عن نتائجها المالية رغم انه يتوقع ان أغلب الشركات ستعلن عن نتائج أفضل مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

● **ثالثا:** اتساع قاعدة نشاط أسهم الشركات الرخيصة الأمر الذي أدى الى بطء في وتيرة الصعود، وفي الوقت نفسه يمثل خطورة في حدوث حركة تصحيحية شاملة على الرغم من أن هناك أسهما شهدت تراجعا كبيرا من أعلى المستويات السعرية التي وصلتها إلا انه في مستويات سعرية أعلى مما كانت عليه في بداية العام.

وعلى الرغم من التوقعات بالحركة التصحيحية على الأسهم الرخيصة إلا انها سوف تستمر في قيادة حركة النشاط في السوق، خاصة ان الأسهم القيادية الكبيرة لاتزال أسعارها غير جاذبة للمضاربين في ظل وجود العديد من الأسهم التي أسعارها أقل من 50 فلسا و100 فلس.

● هشام أبوشادي

اداء غريب في بورصة الكويت (متين غوزال)

مكاسب السوق في الربع الثاني لن تكون بنفس مستوى الربع الأول

اتساع قاعدة الأسهم النشطة في السوق يحد من المكاسب السوقية

استقبلت أول شحنة حمولتها 150 ألف متر مكعب وعملية الاستيراد مستمرة حتى أكتوبر

الكويت تستقبل 32 شحنة غاز مسال بقيمة 1,4 مليار دولار خلال موسم الصيف

قال مصدر نفطي رفيع المستوى في مؤسسة البترول الكويتية إن الكويت سوف تستقبل 32 شحنة غاز طبيعي مسال خلال موسم الصيف الحالي بقيمة تقديرية تبلغ 1,4 مليار دولار، مشيرا إلى أن عدد الشحنات التي ستقوم المؤسسة باستيرادها من خلال عقدي «شل» و«فيتول» سيكون بمعدل 5 شحنات شهريا، لاسيما بعد ارتفاع درجة الحرارة لمستويات مرتفعة وازدياد استهلاك وزارة الكهرباء والماء. وكشف المصدر عن أن حمولة الباخرة الواحدة للغاز تقدر بكمية شحن تبلغ 150 ألف متر مكعب من الغاز المسال فيما تبلغ الكلفة المالية للشحنة الواحدة بالأسعار الحالية في السوق الفوري 45 مليون دولار، مبينا أن الكويت لديها مرونة في السداد حسب عقدي «شل» و«فيتول» تصل إلى أسبوعين للسداد.

وقال المصدر ان الكويت استقبلت أول شحنة للغاز المسال خلال الأسبوع الماضي، وان الكويت قد اتفقت لاستقبال شحنتين من الغاز، مشيرا إلى أن معدل الحقن في منشأة استقبال الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي وصل إلى 500 و550 مليون قدم مكعبة يوميا. وتوقع المصدر أن تستمر الكويت في استيراد الغاز المسال حتى شهر أكتوبر المقبل ليصل إجمالي عدد الشحنات المتوقع استقبالها إلى 32 شحنة خلال موسم الصيف الحالي، واستبعد المصدر قيام قطاع التسويق العالمي بالتعاقد لشراء أي شحنات من السوق الفوري خلال فترة الصيف الحالية، وذلك لارتفاع إنتاج الكويت من الغاز المصاحب لإنتاج النفط وهو ما سيدفع الكويت إلى عدم اللجوء إلى استيراد شحنات إضافية.

وذكر أن الأسعار التي تستورد الكويت من خلالها الغاز ممتازة للغاية حيث إن العقد الذي وقعته مع شل وفيتول تقل فيه النسبة عن أسعار السوق بحوالي من 40٪ إلى 50٪ وهو ما يجعل الكويت توفر مبالغ ضخمة من عمليات الاستيراد. وبين أن هناك 3 عوامل تتحكم في عمليات الاستيراد للغاز أولها: ارتفاع درجة الحرارة ومتطلبات وزارة الكهرباء والماء من الغاز لسد احتياجاتها وثانيها: إنتاج شركتي نفط الكويت من الغاز يوميا ومعرفة مدى كفايته لسد احتياجات السوق المحلي وثالثا: معرفة احتياج الشركات المحلية والمصانع التي تستهلك الغاز في أعمالها. وبيّن المصدر أن العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف قد اتخذ قرارا الأسبوع الماضي بإعادة تشكيل قطاع التسويق بعد ترقية عماد العبدالكريم وناصر الصالح، حيث تم تعيين عماد العبدالكريم ليشغل منصب نائب العضو المنتدب لعمليات التسويق ليحل محل جمال اللوغاني فيما شغل اللوغاني منصب نائب العضو المنتدب لتسويق النفط الخام والمشتقات الخفيفة، وتم تعيين منى جاسم العبيد في منصب نائب العضو المنتدب لتسويق المشتقات الوسطى وزيت الوقود والمنتجات الخاصة فيما شغل ناصر الصالح منصب نائب العضو المنتدب لإدارة عمليات التسويق. من جهة أخرى، قال المصدر ان وفدا من مؤسسة البترول الكويتية سوف يشارك خلال الأسبوع الجاري في المؤتمر والمعرض الدولي للغاز الطبيعي المسال LNG الذي يعقد كل 3 سنوات، مبينا أن المؤتمر يعتبر فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر بين منتجي ومستهلكي الغاز على مستوى العالم ومعرفة حركة الأسعار والكميات المستهلكة حول العالم.

● أحمد مغربي

لرفعه إلى السلطتين لإقراره خلال الفترة المقبلة

«التجارة» تعد مشروع قانون معدلا للسجل التجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة تعمل حاليا لإعداد مشروع قانون معدل للسجل التجاري. وأضافت المصادر أن الوزارة تعمل حاليا في خطين متوازيين أحدهما للانتهاء من لائحة قانون الشركات التجارية والخط الثاني لإعداد قانون جديد للسجل التجاري، وذلك بعد صدور قانون الشركات التجارية الجديدة بتطبيقاته الآلية فيما يتعلق بتعاملات الوزارة مع إصدار الرخص التجارية والذي أنهى دور بعض بنود قانون السجل التجاري القديم بتطبيقاته التقليدية، لاسيما فيما يخص التعامل بالنظام الورقي كذلك ومع وجود اختلاف شكلي في قانون السجل التجاري مع تطبيقات قانون الشركات التجارية. وأوضحت المصادر أن قطاع الشؤون القانونية بالوزارة سيرفع مشروع قانون السجل التجاري المعدل فور الانتهاء من إعداده خلال الفترة المقبلة الى وزير التجارة والصناعة تمهيدا لرفعه الى مجلس الوزراء ومن ثم عرضه على مجلس الأمة للمصادقة عليه وإقراره.

● عاطف رمضان

تمدين
TAMDEEN
الإستثمارية

إعلان تذكيري

شركة التمدين الاستثمارية (ش.م.ك) مقفلة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة التمدين الإستثمارية (ش.م.ك) مقفلة أن يذكر السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع انعقادها في تمام الساعة ١٠ : ٤٥ من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٢ / ٤ / ٢٠١٣ – في مول ٣٦٠ – منطقة الزهراء – الدور الخامس – قاعة الاجتماعات رقم ٦ وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية:

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

ثانياً: تلاوة جميع الجزاءات المالية والغير مالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

ثالثاً: سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

خامساً: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٨٪ من القيمة الأسمية للسهم (أي بواقع ٨ فلوس عن كل سهم) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

سادساً: الموافقة على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

سابعاً: الموافقة على تخويل مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات صلة بالشركة.

ثامناً: الموافقة على تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع ما لا يتجاوز عن ١٠٪ من مجموع أسهم الشركة لمدة ثمانية عشر شهراً طبقا للقانون والقرارات الوزارية وتعليمات الجهات الرقابية الصادرة في هذا الشأن.

تاسعاً: تفويض مجلس الإدارة للقيام بالمساهمات الاجتماعية والتبرعات في حدود مبلغ ١٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة ألف دينار كويتي لا غير) للسنة المالية ٢٠١٣.

عاشراً: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

حادي عشر: الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣، وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.

ثاني عشر: الموافقة على استقالة أعضاء مجلس الإدارة.

ثالث عشر: انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات قادمة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة – منطقة شرق – شارع الخليج العربي – مبنى برج أحمد – الدور الخامس – إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) لاستلام بطاقات الحضورواستمارات التوكيل، وجدول الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على بدالة رقم: ٢٢٤٦٤٥٦٥ /٢٢٤٦٤٥٧٩

الله ولي التوفيق
مجلس الإدارة

نفي بوعدنا
WWW.TAMDEEN.COM

تحفظات ممثل «HSBC» في عموميات البنوك والشركات الكبرى ما بين حرصه على مصلحة عملائه والدعاية غير المبررة..!

لا حظت الأوساط الاقتصادية خلال انعقاد الجمعيات العمومية المتعلقة بالسنة المالية 2012 للبنوك المحلية والشركات الكبرى المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ظاهرة جديدة تتمثل في قيام ممثل بنك HSBC بإبداء تحفظه على بعض بنود جدول أعمال الجمعيات العمومية العادية وذلك بالوكالة عن عملاء البنك الذين لديهم أسهم في تلك الشركات والبنوك دون ان يوضح او يبدي أسباب التحفظ وطبيعته سواء لممثل وزارة التجارة والصناعة او لرئيس الجمعية العمومية، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة حول مدى حرص بنك HSBC على تواجده في الجمعيات العمومية واعتراضه على بعض بنود جدول الأعمال، علما أنه في المعتاد عندما يعترض احد المساهمين على اي بند من جدول أعمال العمومية فإنه يقوم بتفسير أسباب اعتراضه وتوضيحه للمسؤولين وتسجيل ذلك في محضر وسجلات وزارة التجارة والصناعة بشكل رسمي.

ورأت بعض الأوساط الاقتصادية في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان ما يقوم به ممثل بنك HSBC قد يكون طريقة جديدة لإظهار وإعلان لطبيعة أعمال البنك الجديدة كونه يدير محافظ للعملاء ويحرص على مصالحهم، فيما رأى البعض ان التحفظ ليس له ما يبرره إطلاقا، مبينة أنه قد تكون هناك أهداف أخرى من وراء التحفظ الذي يقوم به ممثل البنك خلال الجمعيات العمومية ولا يستطيع احد ان يفسره سوى مسؤولؤ البنك، خاصة بعد أن تعرف عليه اغلب رؤساء مجالس ادارات الشركات والبنوك خلال الجمعيات العمومية، حيث تعرف مؤخرا رئيس مجلس ادارة إحدى الشركات العقارية الكبرى بالكويت على ممثل بنك HSBC قبل ان يدلي باعتراضه على بعض بنود جدول الأعمال «فضحك» جميع المساهمين الموجودين بالعمومية بعد ان اكد ممثل البنك لرئيس مجلس ادارة الشركة بأنه سيعترض على ذات البنود التي يعترض عليها في جميع الجمعيات العمومية التي يحضرها.

وفي ذات السياق، ذكر مصدر مقرب من بنك HSBC لـ «الأنباء» أن مسألة تحفظ ممثل البنك على بعض بنود جدول أعمال العموميات تأتي استجابة للعملاء الذين يقوم البنك بإدارة محافظهم وليس لدى البنك اي شكل قانوني لإبداء رأيه في تلك المسألة سواء من قريب او بعيد سوى أن البنك يقوم بإرشاد العميل والإجابة عن أسئلته المتعلقة بالأسهم التي يديرها البنك للعميل وذلك في اطار التعليمات والإرشادات الرقابية المتعلقة في ذلك الأمر.

● محمود فاروق